

## تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح"

حواء بنت محمد بن علي القرني

قسم أصول التربية || كلية العلوم الاجتماعية || جامعة الإمام محمد بن سعود || السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي كمنهج للدراسة، واستبانة من (37) عبارة موزعة على محورين رئيسيين تم توزيعها على جميع مجتمع الدراسة المكون من جميع القيادات من عمداء ووكلاء ومسؤولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية البالغ عددها (28) جامعة حكومية، حيث تم الحصول على استجابة (50) فرداً، وتحليلها بالبرنامج الإحصائي (SPSS) توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها:

- 1- حصل واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على متوسط (2.33) من (3) بدرجة عالية.
  - 2- حصلت المتطلبات اللازمة لتوافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية على متوسط (2.44) من (3) بدرجة عالية.
  - 3- قدمت الباحثة تصور مقترحاً لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية. كما أوصت بإعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطة التنمية وحاجات المجتمع.
- الكلمات المفتاحية: تطوير القبول. الجامعات السعودية. قدرة تنافسية. تجارب عالمية.

### 1- المقدمة:

تشهد مؤسسات التعليم الجامعي والتعليم العالي تحولاً نوعياً في طبيعة ممارساتها إزاء تطوير سياسة القبول في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، وتشير جان (2010: 17) إلى أن الجامعات تعدّ أهم مراكز المعلومات والمعرفة بمختلف أنواعها وهي قمة هرم المؤسسات التربوية والتعليمية في جميع أنحاء العالم، وفي الجامعة يتبلور فكر المتعلمين ويوظف إنتاجهم تبعاً لخصائصهم المختلفة، ومن نتائج هذه المؤسسة تتأثر بقية الصروح الأخرى التعليمية وغير التعليمية. ولذا فإن إصلاح منظومة التعليم الجامعي يبدأ بالاختيار الأمثل لمداخلها وهم الطلاب الملحقون بها.

وتعد قضية قبول الطلاب بالتعليم الجامعي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي، حيث لا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث الاستيعاب لمؤسسات التعليم الجامعي ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه القضية، وعلاقتها بمجموعة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول وإجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه القضية (موسي والعتيبي، 2012: 77).

ولا يكون ذلك إلا من خلال نظم وسياسات قبول فعالة، في ضوء تنافس جامعي في ذلك، حيث أشار تساي (Tsai, 2015: 92) إلى أهمية تحقيق القدرة التنافسية للجامعات وأن هذا الموضوع يعدّ من أبرز المؤشرات العامة على القدرة التنافسية للدولة، ويعكس بشكل أو بآخر مستوى التميز الجامعي بالشكل الذي يتيح لها المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي.

وعلى هذا الأساس فإن التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي قد أصبح مطلباً أساسياً في توسيع فرص القبول وتحقيق المزيد من ديمقراطية التعليم وعموميته، وبالتالي فإن الاعتماد على نظم قبول أكثر مرونة وأقل تعقيداً سوف يؤثر إيجاباً في مستوى الجودة المنشودة (موسى والعتيبي، 2012: 78).

### 1-2- مشكلة الدراسة:

يؤدي نظام القبول في الجامعات وما يرتبط به من سياسات دوراً مهماً في جودة المخرجات؛ ولهذا فإن إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات أصبحت من الأمور التي لا يمكن وضعها جانباً (حميدات، 2011: 9). وتكمن أهمية التنافسية في تحقيق الاستفادة القصوى من كل الإمكانيات المتوافرة داخل المؤسسات التعليمية؛ بهدف الوصول إلى أفضل مخرجات تتناسب مع متطلبات معايير الجودة العالمية، وكذلك احتياجات سوق العمل ومتطلباته، حيث أشارت الدراسات العلمية لدى الدول المتقدمة اقتصادياً بأن ما وصلت إليه هذه الدول من تقدم وتطور لم يكن يأتي لتوفر السيولة المادية والخامات الطبيعية فقط، بل كان نتيجة اهتمام مؤسسات التعليم العالي بإجراءات القبول (العتيبي، 2014: 20-33).

وكون قبول الطلبة في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، يُعدّ من أهم المجالات التي يجب أن يحظى بوضع سياسات تعليمية خاصة بها، فقد أصبحت إجراءات القبول في الجامعات والعمليات المتصلة بها من أبرز المشكلات التعليمية وأعقدها، لا سيما في الدول النامية... ومنها ما يرتبط بواقع المجتمع وتقدير إمكانياته الاقتصادية والبشرية وبأوضاع مؤسساته التعليمية وما يتعلق باستشراف المستقبل وتحديد الأهداف (حميدات، 2011: 21).

وقد أبرز مؤتمر تطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول بالتعليم الجامعي مايو (2008) عدداً من مشكلات التعليم العالي وسياسة القبول، وكان من أبرزها إهدار رغبة الطالب واستعداده في دراسة مجالات معينة، وعدم قدرة خريجي التعليم الثانوي العام بالالتحاق بسوق العمل، ومحدودية مدة صلاحية شهادة الثانوية العامة (حجي، 2008: 6). بالإضافة لضعف التنسيق في القبول بين الجهات المسؤولة، والتعليم الثانوي، والجامعات بعضها مع بعض، ووزارة التخطيط، والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية فيما ينبغي أن تقدمه الجامعات السعودية من تخصصات لتلبية احتياجات التنمية الفعلية. (المقبل، 1426هـ: 14). خاصة في ظل وجود القدرة التنافسية التي أخذت في الظهور في مختلف المؤسسات التعليمية.

كما أن اختبارات القبول بالجامعات السعودية الممثلة في اختبارات القدرات والتحصيل قد ركزت في مجملها على مفاهيم الصديق التقليدي لاختبارات القبول. ولم تدرس صدق الاختبارات من منظور التوجهات العالمية الحديثة بوصفه سلسلة من الافتراضات التي ينبغي تتبعها (درندري، 1434هـ: 40).

وهذا يقودنا لإعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات السعودية لتفعيل التنافس بين الجامعات والحصول على الاعتمادات المحلية والعالمية، وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في البحث عن أفضل السبل لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لضمان القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية الحديثة.

### 1-3- أسئلة الدراسة:

تنحصر أسئلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟ ويرتبط به الأسئلة الآتية:

1- ما واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية؟

- 2- ما أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية؟
- 3- ما رأي الخبراء التربويين في التصور المبدئي المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية ؟

#### 4-1- أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي: تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، ويرتبط به الأهداف الفرعية الآتية:
- 1- التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية.
  - 2- بيان أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية.
  - 3- معرفة أهمية وإمكانية تطبيق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية من وجهة نظر خبراء التربية.

#### 5-1- أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية الدراسة من خلال ما ستقدمه من أهمية نظرية وتطبيقية؛ وعلى النحو الآتي:
- 1- أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو سياسة القبول بالجامعات السعودية في ضوء القدرة التنافسية.
  - 2- قد تفيد في تجويد المخرجات، وبالتالي مواجهة التحديات المستقبلية وتوفير طاقات بشرية قادرة على مواجهة متطلبات العصر الحالي، ودعم الاقتصاد وخفض حجم البطالة داخل المملكة.
  - 3- قد تساعد الجهات المختصة من مسؤولين ومخططين في تطوير سياسات القبول بالجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.
  - 4- قد تفيد الباحثين والأكاديميين والمهتمين بمجال تطوير سياسة القبول في الجامعات، بتوفير مادة علمية غنية حول سياسات القبول وترجمته للواقع العملي من خلال التصور المقترح للدراسة الحالية.

#### 6-1- حدود الدراسة:

- تمت هذه الدراسة في إطار الحدود التالية:
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة سياسة القبول في الجامعات السعودية وأبرز التجارب العالمية، ثم بناء تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.
  - الحدود البشرية والمكانية: طبقت الدراسة على جميع القيادات الأكاديمية والإدارية بعمادات القبول والتسجيل بالجامعات السعودية الحكومية، داخل المملكة العربية السعودية.
  - الحدود الزمنية: طبقت الدراسة في الفصل الثاني للعام الجامعي 1437-1438هـ.

#### 7-1- مصطلحات الدراسة:

- التطوير: يعرفه شحاتة والنجار (2003: 13) بأنه: عملية يتم فيها تدعيم جوانب القوة ومعالجة أو تصحيح نقاط الضعف في كل عنصر من العناصر، تضميناً وتقويماً وتنفيذاً وفي كل من العوامل المؤثرة والمتصلة به، وفي كل أساس من أسسه في ضوء معايير محددة وطبقاً لمراحل معينة.

ويمكن تعريف التطوير إجرائياً على أنه: مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في سياسة القبول في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية. سياسات القبول في الجامعات: يعرف بوليسل وفريمان (Polesel & Freeman, 2015: 5) "سياسات القبول على أنها مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم بناءً على أساسها اختيار الطلاب". وتعرفها الباحثة إجرائياً على أنها: تلك الإجراءات والمعايير والقواعد التي تحددها الجامعات السعودية كأساس لمنح الموافقة على التحاق الطلاب بكلياتها".

مفهوم الجامعة في اللغة: المقصود بالجامعة في اللغة "جمع الشيء عن تفرقه، يجمعه وجمعه وأجمعه فاجتمع، والمجموع الذي جمع من ههنا وههنا وأن يجعلاً كالشيء الواحد، واستجمع السيل: اجتمع من كل موضع، وجمعت الشيء إذا جئت به من هاهنا وهاهنا" (ابن منظور، 1991).

الجامعة في الاصطلاح: لفظ جامعة "University" مشتق من كلمة "Universities" وهي كلمة لاتينية وتعرف بأنها مؤسسة للتعليم العالي، تتكون من عدة كليات، تنظم دراسات في مختلف المجالات، وتخول حق منح درجات جامعية وفوق الجامعية، وهي كذلك مجموعة معاهد علمية ذات صبغة قانونية، تستخدم أساتذة، وينتظم بها طلاب، وتهتم بصياغة وتفسير المعرفة القائمة، وتعمل على نشرها وتطويرها وتقديمها وإعداد الطلاب بما يؤهلهم لتنمية وتطوير مجتمعاتهم (خليفة، 2004: 144).

القدرة التنافسية: تعرفها علام (2014: 22) بأنها "قدرة الجامعة على التسابق مع الجامعات المنافسة والتميز علمياً في واحدة أو أكثر من المجالات، مثل البرامج الدراسية أو خصائص أعضاء الهيئة التدريسية أو المكتبات أو القاعات أو التجهيزات الدراسية والبحثية أو التدريب العملي أو نمط الإدارة، مما يحقق للجامعة القدرة على جذب الطلاب من البيئة المحلية والعالمية".

ويمكن تعريف القدرة التنافسية للجامعات إجرائياً على أنها: مجمل الأنظمة واللوائح الخاصة بالقبول والتسجيل في الجامعات والتنافس والتميز عن مثيلاتها، وقدرتها على تطوير أنظمة قبول الطلاب، والقدرة التقنية والإدارية، التي يمكن من خلالها التنافس في تجويد المدخلات بما ينعكس إيجابياً على المخرجات التي تناسب سوق العمل واحتياجات المجتمع.

## 2- الإطار النظري والدراسات السابقة

### 2-1-1 سياسات القبول في الجامعات:

أصبح الاستثمار الحقيقي الآن قائماً على التسابق في استثمار العقول البشرية والمعرفة، والذي بفضل تقدم الصين واليابان رغم ضعف المصادر الطبيعية والمواد الخام لديهما وأصبحت من المنافسين الأساسيين في سوق الاستثمار العالمي، وبفضله أيضاً أصبحت ماليزيا من النور الآسيوية، والذي يملك المعرفة الآن، هو الذي يملك القوة والسيطرة وتولي زمام الأمور، والجامعات أحد المصادر الرئيسية للمعرفة ومن متطلبات نهضة الجامعات والقيام بدورها الرائد في توليد المعرفة المدخلات البشرية الجيدة التي تتمثل في الطلاب، ولذلك فمن المهم اختيار الطلاب ذوي الكفاءات والمهارات والقدرات العالية (الزامل، 2012: 159).

ويتبين أن قبول الطلاب بالجامعات يعد من أبرز القضايا التي تواجه مجتمعنا الحديث، حيث إنها تعد استثماراً للطاقة البشرية الموجودة في المجتمع؛ حيث يرى المختار (2008: 569) أن قبول الطلاب في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، من بين أهم المجالات التي توضع لها سياسات تعليمية خاصة بها، وتعد

إجراءات القبول في الجامعات والعمليات المتصلة بها من أبرز وأعقد المشكلات التعليمية ولاسيما في الدول النامية، إذ يواجه واضعو هذه السياسية تحديات كثيرة في هذا الميدان، منها ما يتعلق بالأفراد المتعلمين وخصائصهم وما يجب توفيره من تلك الخصائص، كشرط للالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي، وهو ما يتطلب الاتفاق على معايير موضوعية تكون بمثابة أسس مرجعية.

### 2-1-2- أهمية الجامعات في المجتمعات:

تعد الجامعات مصدرًا رئيسًا وعنصرًا مهمًا من مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة عبر مخرجاتها التي تعد مدخلات مهمة لرفع المستوى القومي العام في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية (وزارة التعليم العالي، 2013: 8).

وُستخلص من المناقشات العالمية، والإقليمية والعربية كما جاء في (المنظمة العربية للتربية، 2003: 15). من أن أهمية الجامعات في بلدان العالم الثالث أصبحت كالآتي:

- 1- تأكيد الهوية وتعبئة الإبداع الخاص، وتميز ملامح الفكر والثقافة الخاصين أمام التحديات التي يفرضها السياق العالمي.
- 2- تحقيق حاجات وضرورات المشاركة بمعناها الواسع وتأكيد التمتع بالحريات كاحتياج للإبداع، والمحاسبية والديمقراطية كآليات مجتمعية تضمن كفاءة التنظيم المجتمعي.
- 3- العمل في وسط العولمة، في توسيع مجال الاستقلال والحرية والاختيار، وفي تأكيد النديّة في التبادل والتنافسية في الأسواق، وفي التصدي لظواهر التدويل.
- 4- تطوير وتوسيع مفهوم وأساليب التعليم، من خلال استمراره وانتظامه مدى الحياة وامتداده إلى كل المجالات والمواقع.
- 5- الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، وابتكار المشروعات التنموية والأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- 6- العناية بالثقافات الفرعية في المجتمع لتشارك في تناسق المجتمع والإبداع ودعم التنافسية.
- 7- الاهتمام بالأدوار المتنامية للمرأة في عالم التنمية للقرن الحادي والعشرين

### 2-3-1- أهداف الجامعات:

أكدت كثير من البحوث والدراسات على أنه يمكن تقسيم وظائف الجامعة إلى ثلاث وظائف أساسية: هي: التدريس "التعليم"، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وذلك على النحو التالي:

- 1- التدريس "التعليم": فقد نصت المادة رقم (25) من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس (1417هـ: 9) بأن تتم ترقية أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير الآتية:

- 1- الإنتاج العلمي.
- 2- التدريس.
- 3- خدمة الجامعة والمجتمع).
- 2- البحث العلمي: والبحث العلمي عنصر مهم وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية حيث يعد من أهم المقاييس والمعايير المتداولة لدى قيام الجامعات وتميزها في أدوارها العلمية والمعرفية، كما أن سمعة الجامعات مرتبطة بالبحث العلمي وتقوم وتقاس كفاءتها بمقدار:
  - 1- ما تصدره من مجلات علمية رفيعة ومحكمة.
  - 2- ما تنشره من أبحاث رصينة خادمة للتنمية المستدامة وقابلة للتطبيق العملي.

- 3- ما تنشره من كتب علمية وكتب تدريسية أو مرجعية.
- 4- ما تصدره من كتب علمية بلغات عالمية وما ترجمه كذلك من لغات عالمية.
- 5- ما يقام فيها من منتديات ومؤتمرات علمية عالمية.
- 6- ما يجري فيها من أبحاث متعلقة بالصناعة والري والزراعة والثروات الطبيعية والحيوانية وكل ما يسهم في الازدهار الاقتصادي والثقافي والعلمي (إمام، 2003: 93).
- 3- خدمة المجتمع: وتتجلى مظاهر خدمة الجامعات لمجتمعاتها في أشكال متعددة منها ما يلي (دياب، 2012: 43):
  - 1- الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين بمواقع العمل المختلفة.
  - 2- قيام الجامعات بمهام التدريب والتأهيل.
  - 3- ربط القبول بالجامعات باحتياجات سوق العمل.
  - 4- إنشاء مراكز الخدمة العامة لنشر الثقافة ورفع المستوى العلمي والفني لأفراد المجتمع.
  - 5- المساهمة في تحقيق الانتماء للأوطان ونشر القيم المتعلقة بالتعددية والديمقراطية والسلام.وكل ما سبق يعتمد على الاختيار المناسب لمدخلات الجامعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال سياسة القبول في الجامعات التي يتم تناول مفهومها من خلال المحور التالي.

#### 4-1-2- مفهوم سياسات القبول بالجامعات

يعرف عسقول وأبو عودة (2013: 5) سياسة القبول بأنها "إحداث انسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه". وترى الباحثة أن الجامعات لكي ترتقي بمخرجاتها يجب عليها أن تكون سياسة القبول بها عادلة وتحقق طموح الطلاب ومتوائمة مع احتياجات سوق العمل، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاعتماد على أسس ومبادئ تضمن ذلك، وهذا ما نمضي لتعرف عليه في المحور التالي.

#### 5-1-2- مبادئ وأسس القبول في الجامعات.

- ينبغي التأكيد على وجوب أن تساير المبادئ التوجيهات العالمية الأساسية، وأهمها:
- 1- ضرورة أن يتفق نظام القبول مع القدرة الاستيعابية الخاصة ببيئات التعليم العالي.
  - 2- أن يتفق مع التغييرات التي تطرأ على ساحة التعليم العالي والزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب،
  - 3- قدرة نظام التعليم العالي على التكيف مع التنقل المتزايد للطلاب من بيئة إلى أخرى (European Parliament, 2014: 15).

#### 5-1-2- أهمية سياسات القبول في الجامعات.

- إن أهمية وجود سياسات للقبول في الجامعات انطلقت من المنطلقات التالية (سرور، 2011: 92):
- 1- التدني الواضح لمستوى الخريجين الجامعيين والذي يرجع في بعض منه إلى عدم وجود معايير واضحة ومقاييس محددة للطلاب الجامعي القادر على مواصلة دراسته الجامعية بنجاح.
  - 2- التطور الحادث في احتياجات سوق العمل الحديثة والمواصفات المشتربة في من يعمل فيها.
  - 3- الاتجاه العالمي الحديث، والذي يتطلب الالتزام بمواصفات الجودة في المؤسسات التعليمية. ومنها ضرورة التأكد من أن الطالب الملتحق بالمؤسسة تم اختياره بعناية ووفق أسس علمية مدروسة.

4- الاستجابة لاستراتيجيات التطور الحالية والخاصة بتفويض الجامعات في عقد اختبارات القبول الخاصة بها والتي تتحدد في ضوء نتائجها نوعية الطلاب القادرين على مواصلة الدراسة الجامعية.

#### 6-1-2- سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية:

وفي ما يلي عرض لسياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي كما حددتها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بموجب القرار السامي رقم (3030/م ب) بتاريخ (1428):

المادة الثانية: يحدد مجلس الجامعة، بناء على اقتراح مجالس الكليات والجهات ذات العلاقة في الجامعة عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم في العام الدراسي الجديد.

المادة الثالثة: يشترط لقبول الطالب في الجامعة الآتي:

- أ- أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من داخل المملكة أو من خارجها.
- ب- ألا يكون قد مضى على حصوله على الثانوية العامة أو ما يعادلها مدة تزيد على خمس سنوات.
- ت- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ث- أن يجتاز أي اختبار أو مقابلة شخصية يراها مجلس الجامعة بنجاح.
- ج- أن يكون لائقاً طبياً.
- ح- أن يحصل على موافقة على الدراسة من مرجعه إذا كان يعمل في جهة حكومية أو خاصة.
- خ- أن يستوفي أي شروط يحددها مجلس الجامعة وتعلن وقت التقديم.

المادة الرابعة: تكون المفاضلة بين المتقدمين ممن تنطبق عليهم جميع الشروط وفقاً لدرجاتهم في اختبار الثانوية العامة والمقابلة الشخصية واختبار القبول إن وجدت.

وقد رفعت وزارة التعليم العالي إلى مجلس التعليم العالي مذكرة إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي ليكون مركزاً مستقلاً يُعنى بالاختبارات والمقاييس المختلفة، وصدر الأمر السامي برقم (8 / 471) بتاريخ (1421/6/19هـ) بالموافقة على قرار مجلس التعليم العالي المؤيد بقرار مجلس الوزراء الموقر المتضمن:

أن يكون من ضمن متطلبات القبول بالجامعات إجراء اختبارات تكون نتائجها معياراً يستخدم إلى جانب معيار الثانوية العامة. ويمكن أن تُجرى هذه الاختبارات وفقاً للآتي (آل سعود، 2009: 822- 823):

- 1- اختبارات لقياس قدرات الطلبة ومهاراتهم واتجاهاتهم والتحصيل العلمي.
- 2- أن يسمح بتكرار الاختبارات أكثر من مرة في العام.
- 3- إنشاء مركز للقياس والتقويم يسمي (المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي) ذي استقلال مالي وإداري يكون له مجلس إدارة يرأسه وزير التعليم العالي.
- 4- كما نصت مذكرة إنشاء المركز على قيام المركز بالاختبارات والمقاييس التي تستخدم للترخيص لمزاولة المهنة المرتبطة بمخرجات التعليم.

#### 7-1-2- واقع القبول بالجامعات السعودية:

شمل التعليم الجامعي نهضة نوعية وكمية تمثل التوسع الكمي في زيادة أعداد الجامعات والكليات؛ حيث زاد عدد الجامعات من سبع جامعات حكومية فقط عام 1395هـ ليصل عددها عام 1435هـ إلى 28 جامعة حكومية و28 جامعة وكلية أهلية، وقد اهتمت وزارة التعليم بتوفير فرص القبول لأكثر عدد ممكن من خريجي وخريجات الثانوية العامة.

حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات المستجدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي 1435-1436هـ نحو (271453) طالباً وطالبة، فيما وصل عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي 1435-1436هـ نحو (1,2221,638) طالباً وطالبة، وللمملكة العربية السعودية تجربة في مجال سياسات القبول الجامعي تُعد تجربة وطنية جديدة في العالم العربي، وقد استفادت هذه التجربة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختبار الطلاب للتعليم الجامعي. ولقد أدى إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم إلى تحديد العديد من الفوائد بعضها يصب في مصلحة الطلاب وبعضها في مصلحة الجامعات، وبعضها في مصلحة التعليم بشكل عام. وهذه المصالح لا يمكن تجاهلها أو التخلي عنها. ومن أهم هذه المصالح زيادة الثقة بالطلاب المقبولين للبرامج الجامعية وتقليل القدر وزيادة العدالة والإنصاف في القبول (آل سعود، 2009، 822-832).

#### 2-1-8- تحديات سياسة القبول بالجامعات السعودية:

يواجه التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية نوعين من التحديات:

الأول: زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي الناجم من ازدياد أعداد خريجي المرحلة الثانوية.

الثاني: نوع ينشأ من زيادة الطلب على سوق العمل على الكفاءات المهنية عالية الجودة.

وتستند استراتيجية التنمية للتعليم العالي في الخطة الثامنة على مجموعة من الأهداف العامة، والسياسات

التي يجب أخذها بالاعتبار عند أي تخطيط مستقبلي في مجال التعليم العالي، وأهمها:

1- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بما يلبي حاجات التنمية الاقتصادية بالمملكة.

2- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم.

3- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في جميع برامج مؤسسات التعليم العالي (خطة التنمية الثامنة، ص: 444-

445).

وإذا كانت مسألة القبول بالتعليم العالي تواجه تحديات في مختلف النظم التعليمية - حتى المتقدم منها - فإنها تكون أكثر تعرضاً لمثل هذه التحديات وغيرها في الحالة السعودية.. فقد ذكر قودو وأولل (Gudo & Olel) بأن هناك ثمة تحديات أخرى تواجه سياسات القبول في البيئات الجامعية ولعل أحد أبرز تلك التحديات تتمثل في المنافسة ما بين الجامعات العامة والخاصة، والطلب المتزايد على الالتحاق بالبيئات الجامعية، والاتجاهات والدافعية الخاصة بالطلاب، وزيادة معدلات الانتقال ما بين الطلاب وبعضهم عبر الحدود الوطنية المختلفة (Gudo & Olel, 2011: 178).

نستخلص مما سبق أن سياسة القبول في المملكة العربية تواجه تحديات كثيرة منها ما هو "نوعي" يتعلق بالجودة والجدارة التي يجب أن تركز عليها سياسة القبول، والنوع الآخر "كمي" الذي يتعلق بالقدرة الاستيعابية للجامعات نت خريجي الثانوية العامة بما يتماشى مع متطلبات التنمية الشاملة.

#### 2-1-9- العوامل الاجتماعية المؤثرة على سياسات القبول في الجامعات

يرى الهلالي (2008: 347-348) وموسى والعتيبي (2012: 91) أن من العوامل الاجتماعية التي تؤثر على

سياسات القبول في التعليم العالي:

1- الزيادة السكانية؛ وضرورة مواجهة التدفق الطلابي الهائل الناتج عن هذه الزيادة السكانية.

2- انتشار مفهوم ديمقراطية التعليم وزيادة الطموح التعليمي.

3- حاجة المجتمع إلى التنمية الشاملة.

4- المتغيرات العالمية والمستجدات العصرية.



5- تنامي مفهوم التعليم المستمر ونظم المعلومات.

6- تبني معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

## 2-2- القدرة التنافسية للجامعات

### 2-2-1- مفهوم القدرة التنافسية:

تعرف القدرة التنافسية بأنها: "القدرة على توفير منتجات وخدمات بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية مقارنة بما يتم تقديمه من جانب الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال (2: 2015: Dachyar & Dewi). كما تعرف القدرة التنافسية بأنها: "القدرة في الحصول على مواقع متميزة في ظل الأسواق العالمية، وكذلك القدرة على الصمود أمام الشركات الفردية" (278: 2015: Nagy).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف القدرة التنافسية على أنها "قدرة المنظمة على وضع الخطط التي تمكنها من إحداث التنمية المستدامة التي تضمن لها البقاء والاستمرارية في ظل البيئة التنافسية التي هي موجودة فيها.

### 2-2-2- أهداف تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات.

ذكر كلٌّ من (أبودية، 2011: 38) و(عبد المهدي، 2014: 33) عدداً من الأهداف أهمها:

- 1- تحويل الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي، وتحول الجامعات من الأداء التقليدي إلى أداء مخطط يستهدف تنمية الطلاب ومهاراتهم.
- 2- رفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المنظمات العامة مستقبلاً.
- 3- نشر ثقافة الإبداع والتميز في التعليم الجامعي.
- 4- تطوير بنية التعليم الداعمة للتميز والإبداع العلمي من خلال تبني طرق التدريس الحديثة.
- 5- تحسين ممارسات التعليم الجامعي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 6- دعم البحوث العلمية في مجال تطوير التعلم والتعليم.

### 2-2-3- مبادئ القدرة التنافسية:

ذهب حسين (2012: 172-174) إلى القول: إن من مبادئ القدرة التنافسية: (التبسيط، التقدم التكنولوجي. التخصيص. تراكم الخبرات).

### 2-2-4- متطلبات تحقيق القدرة التنافسية:

لا يمكن لتنافسية مؤسسات التعليم الجامعي أن تنجح بدون وجود متطلبات نجاحها؛ وأهمها وفقاً ل(أبو قحف، 2011: 264):

- أ- المتطلبات الخارجية: الحكومة: دعم الحكومة يأتي عبر ثلاث قنوات التشريع والتنظيم والتمويل. المجتمع: بتعليم وتدريب وتأهيل المواطنين واستيعابهم في هذه المؤسسات. ويمكن من خلال توفير هذه المصادر واستغلالها بفاعلية الحصول على المصادر النهائية (يحضيه، 2004: 7-14):
- 1- الكفاءة: تتجسد الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- 2- الجودة: فعلى المؤسسات التي ترغب في البقاء في المنافسة أن تصنع منتجات بجودة عالية.

- 3- المعرفة: تستثمر فيما تعرفه، بحيث تنقل تلك المعرفة عبر قنواتها التنظيمية للاستفادة منها في عمليات إنتاج السلع والخدمات أو في تطوير الهياكل والوظائف والعمليات.
- ب- أما المتطلبات الداخلية فأهمها وفقاً ل (أبو قحف، 2011: 265) الآتي:
- 1- الثقافة التنظيمية: المبنية على قيم التميز، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتمكين الإداري.
  - 2- القيادة الجامعية: القادرة على تبني رؤية استراتيجية تسمح بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي.
  - 3- الموارد والكفاءات: تضم بين جنباتها كفاءات ذات مؤهلات وقدرات متميزة، لخلق التميز والإبداع
  - 4- البنية التحتية: تحتضن عمليات وأنشطة المؤسسة؛ مباني، ومعامل، ومختبرات، ومصادر معرفة...إلخ) للانصراف نحو الإبداع والابتكار بدلاً من البحث عن متطلبات العمل الأساسية.
- ولقد أكد "كاستيفا-جيان" (Kastueva-Jean, 2008: 5-6) على أن كلاً من العلوم، والابتكار، والتكنولوجيا الفائقة، والتعليم تعد أحد أبرز العوامل لتحقيق القدرة التنافسية في ظل مجتمعات العولمة.

### 2-2-5- معوقات تطبيق القدرة التنافسية:

- يرى عبد العزيز (2016: 404) وجود معوقات قد تؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية بالمؤسسات التعليمية بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة والتي من أهمها:
- 1- عدم الربط بين التعليم والاستراتيجيات طويلة المدى.
  - 2- ضعف كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث البرامج والمقررات.
  - 3- قلة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية.
  - 4- الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة مما يضعف القدرة التنافسية للدول النامية.
  - 5- ضعف القدرة التنافسية للبحوث في الجامعة.
  - 6- قلة المخصصات اللازمة لاستثمار التعليم في تنمية الموارد الإقليمية.
  - 7- عدم الاهتمام بمدى ما يقدمه الطلاب في تنمية بيئهم المحلية.
  - 8- ضعف التغذية الراجعة من التعليم لخدمة الواقع العلمي في البيئة المحلية.

### 2-3 التجارب العالمية في نظم سياسات القبول في الجامعات

للإجابة عن السؤال الثاني: ما أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية؟

وللإجابة على السؤال؛ تم تحليل الوثائق والأدبيات التي شملت أبرز التجارب العالمية في هذا المجال باستخدام المنهج الوصفي الوثائقي؛ ولعل أبرز ما يمكن أن يشار إليه في تجارب الجامعات العالمية، ويمكن الاستفادة منه عند صياغة التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية ما يأتي:

#### 1. التجربة البريطانية: جامعة أكسفورد (Oxford of ( the University) (الزامل، 2012: 6):

يتنافس الطلاب المتقدمين للجامعة على القبول بناء على: المعدل التراكمي للثانوية العامة المتقدمة (تحتوي على مواد تخصصية، كتمهيد للتخصص)، ودرجات الاختبار التحصيلي، واختبار القدرات والتقرير الشخصي للطلاب الذي يضم الهوايات، وخبرات العمل والطموحات.

فعلى سبيل المثال في كلية الطب يتم التنافس في القبول بناءً على: المعدل التراكمي للثانوية العليا المتقدمة على أن تتضمن دراسة الأحياء والكيمياء والفيزياء، والرياضيات، ودرجات اختبار القبول بكلية الطب، والتقرير الشخصي الذي يظهر الرغبة في دراسة الطب، والمعدل التراكمي للدراسة التمهيدية خلال ثلاث سنوات.

- أما في كلية العلوم الهندسية فيتم بناء: على درجات الثانوية العليا المتقدمة على أن تشتمل على دراسة الرياضيات والفيزياء، ودرجات اختبار القدرة الفيزيائية، وتقرير الشخص عن نفسه الذي يظهر الرغبة في دراسة العلوم الهندسية، وتقرير لجنة المقابلة. كما يتطلب كل برنامج دراسة مواد معينة في الثانوية لسنوات.
2. التجربة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول في مجال استخدام الاختبارات والمقاييس حيث يتميز نظامها التعليمي بدرجة عالية من التنوع مما أدى إلى تنوع النماذج المستخدمة للقبول، ويعتبر معدل الثانوية العامة من أهم المعايير التي تحظى بالمقام الأول في اعتبار كثير من الجامعات الأمريكية عند صناعة قرار القبول حيث تعتمد حوالي (74%) من الجامعات الأمريكية على معيار الثانوية العامة. وبالرغم من أن لكل جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية الحق في وضع الشروط والضوابط والمتطلبات الخاصة بالقبول بها إلا أنها جميعاً تشترك في كل أو معظم الشروط التالية: (موسى والعتيبي، 2012: 97)
- 1- المعدل التراكمي لتقديرات الطلاب في المرحلة الثانوية: حيث تشترط الجامعات الأمريكية حصول الطالب على معدل تراكمي في المرحلة الثانوية في العادة (2.5) من أصل (4).
  - 2- اختبارات قبول تضعها كل جامعة أو كلية: حيث تضع كل جامعة اختبارات خاصة بها لقياس بعض القدرات الخاصة بالأقسام لديها.
  - 3- سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية: تشترط بعض التخصصات دراسة موضوعات معينة في المرحلة الثانوية حسب التخصص المناظر في المرحلة الجامعية.
  - 4- خطابات التوصية والتقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة عن الطالب: وهي عبارة عن ملاحظات المعلمين للطلاب خلال سنوات دراسته من حيث الجدية والمثابرة والمهارات التي أتقنها الطالب.
  - 5- المقابلة الشخصية: ويقتصر استخدامها على بعض الكليات أو التخصصات التي تتطلب خصائص معينة لا يكشف عنها غير هذا المعيار مثل كليات الطب والكليات العسكرية.
  - 6- اختبارات قبول على مستوى الدولة: وهي اختبارات التحصيل والاستعدادات التي تعقد بواسطة هيئتين قوميتين هما مجلس امتحان القبول بالكليات وبرنامج الاختبارات للكليات الأمريكية وأهم هذه الاختبارات هو اختبار (ACT) واختبار (SAT) Aptitude Test (Scholastic).
- وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن كل ولاية تتولى مسؤولية وضع الإرشادات الخاصة بسياسات القبول، بل أن بعض الولايات تستخدم تلك السياسات في وضع معايير القبول في البيئات المدرسية، وفي بعض الأحيان نجد أن بعض المبادرات الفيدرالية تؤثر على السياسات الخاصة بالولايات، كما أن القائمين على تقديم المقررات الدراسية يشتركون في وضع معايير القبول في المقرر (European Parliament, 2014: 32).
- وعند النظر في إجراءات قبول الطلاب في البيئات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه ينبغي التأكيد على تنوع تلك السياسات، إلا أنه وبصورة عامة يمكن القول بأن معايير القبول تعتمد على عدد من الاختبارات مثل اختبارات الكفاءة الدراسية SAT، واختبارات التحصيلية المعيارية للكليات الأمريكية ACT standardized achievement tests، واختبارات إدارة القبول للطلاب الجامعيين Graduate Management Admissions Test. أما عند الحديث عن المحتوى الخاص بتلك الاختبارات فهو عادة ما يتضمن المهارات المنطقية، واللغوية، واللفظية، والرياضية، وكذلك العديد الأدوات الأخرى لقياس الكفايات المعرفية (Kyllonen, 2012: 90). وسوف نتناول سياسة القبول في جامعة هارفارد الأمريكية كمثال فيما يلي:

### جامعة هارفارد University Harvard:

تختار الجامعة أفضل 9% من الطلاب المتقدمين إليها بناءً على درجات الاختبار التحصيلي، واختبار القدرات، تقييمات المعلمين السابقين، ودرجات الثانوية العامة، وتفضل الجامعة الطلاب الذين لديهم أكثر من لغة، وأصحاب المواهب الخاصة، إجراء مقابلة للطلاب بعد حساب معدل القبول الكلي له.

ويتنافس الطلاب للقبول في كلية الطب بناءً على: درجات اختبار القبول بكلية الطب الذي يتكون من مجالات في العلوم (الكيمياء والفيزياء، والإحياء والكيمياء العضوية)، والقدرة اللفظية، والمعدل التراكمي للدراسة التمهيديّة، والمعدل التراكمي للمقررات التمهيديّة المرتبطة بالتخصص الإحياء الكيمياء، والفيزياء، والرياضيات واختبار مهارة الكتابة والقدرة على التحليل، واستخدام الحاسوب، واللغة الإنجليزية واختبار المهارات الشخصية، ويعتبر اختبار القبول من المعايير الأساسية للقبول في كل كليات الطب الأمريكية.

ويتنافس الطلاب للقبول بكلية الهندسة والعلوم التطبيقية: بناءً على دراسة ومعدل المقررات التمهيديّة التالية: مقدمة في الرياضيات، الرياضيات التطبيقية، مقدمة في العلوم الهندسية، العلوم البيئية والتكنولوجيا، الإبداع الهندسي، مقدمة في الهندسة الكهربائية، استخدام الحاسب في التصميم، الكيمياء والفيزياء، الفسيولوجيا الكمية. (الزامل، 2012: 7).

3. التجربة الألمانية: الشرط الأساسي للالتحاق بالجامعات الألمانية هو شهادة إتمام الدراسة الثانوية. وتعتمد جميع الهيئات الأكاديمية التي تخضع لنظام لجامعات الألمانية نتائج اختبار AP كمعيار أساسي تستند عليه في عملية قبول الطلبة، كما أن الطلبة الحاصلين على AP فرصتهم في قبول للجامعات الألمانية أكثر من غيرهم، كما أن الهيئات الأكاديمية الألمانية تعطي أولوية القبول لخريجي الثانوية العامة الذين قدموا من أربعة إلى خمسة اختبارات AP في اختبارات متنوعة، شرط ألا تقل درجاتهم في كل اختبار عن 3 درجات. ويجب أن يشمل السجل الأكاديمي لطلاب المرحلة الثانوية على 16 مادة دراسية تشمل اللغة الإنجليزية ودراسة لغات أخرى والدراسات الاجتماعية والرياضيات والعلوم وبناءً على المواد التي درسها الطالب، يتم تحديد نوع الاختبار AP الذي يقدم عليه.

1- اختبارات قدرات بعد الثانوية العامة لراعي الدراسة بكليات الفنون والموسيقى.

2- التوزيع الجغرافي في بعض مجالات الدراسة

أ- السنة التحضيرية حسب التخصصات الدراسية: ويتم في كثير من الكليات والتخصصات المتنوعة.

ب- التدريب العملي: يقرر النظام الدراسي ولأئحة الامتحانات في كثير من التخصصات الدراسية مثل الهندسة والعلوم الطبيعية، أن يحصل الطالب على فترة تدريب عملي مرتبط بالدراسة، يجب قضاء نصف المدة قبل البدء في الدراسة أو قبل أداء الامتحان المرحلي المتوسط (Vordiplom) على أبعد حد. (الملحقية الثقافية السعودية في ألمانيا، إجراءات القبول في الجامعات الألمانية، الإنترنت. 2017) و (الزامل، 2012: 15).

4. التجربة الأردنية: يحدد مجلس العمداء قبل بداية كل عام جامعي أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل كلية/ تخصص في ذلك العام، وذلك في ضوء احتياجات الأردن وإمكانيات الجامعات، ويتم قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية وفقاً للشروط التالية:

أ- أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها.

ب- يسمح لطلبة الفرع العلمي التقدم لمختلف التخصصات العلمية والإنسانية والشريعة.

- ت- يسمح لطلبة الفرع الأدبي والشرعي التقدم للإنسانية والشريعة ونظم المعلومات الإدارية.
- ث- يسمح لطلبة فرع الإدارة المعلوماتية التقدم لتخصصات عدة أدبية أو علمية محددة في القانون.
- ج- يسمح لطلبة المهنية التقدم لتخصصات محددة لكل فرع مهني شرط دراسة المادتين الإضافيتين المقررتين للفرع المهني المعني (الفرع الصناعي، الفرع التجاري، فرع الاقتصاد المنزلي، الفرع الفندق، الفرع الزراعي، إلخ).
- وهناك لجنة أكاديمية تقوم بتوحيد معدل قبول الجامعات (الرسمية والخاصة) بـ (65%) مع رفع معدلات القبول في تخصصات تتطلب دراستها مهارات أساسية لا تتوفر في المعدلات المتدنية إلى (70%).
- وتشترط أسس القبول بالجامعات الرسمية والخاصة أن يكون الحد الأدنى لمعدلات القبول في الجامعات الرسمية (85%) في كليات: الطب، وطب الأسنان و(80%) في كليات: الهندسة، والصيدلة و(75%) في كليات: العلوم الطبية المساندة، وعلوم التأهيل والطب البيطري. و(70%) في كليات: الشريعة، والتمريض، والحقوق، والقانون، والزراعة، والصحافة والإعلام و(65%) لبقية التخصصات (باستثناء هندسة الحاسوب).
- وبحسب الأسس يحدد مجلس التعليم العالي قبل بداية كل عام دراسي، أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل تخصص من تخصصات الجامعات الرسمية في ذلك العام، بناءً على النسب المحددة من قبل كل جامعة من هذه الجامعات، وفي ضوء توصية مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون القبول تنافسياً وفق العناصر التالية: 50% من معدل الطالب في الثانوية أو ما يعادلها، 50% من علامات الطالب في امتحان القدرات الخاص بطبيعة التخصص الذي يتقدم الطالب للالتحاق فيه.
- ويعقد اختبار القدرات مرة واحدة لجميع الطلبة المتقدمين بطلبات الالتحاق ويشمل جميع التخصصات والفئات المحددة في أسس القبول. (الموقع الشبكي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، 2017).
- وفي ما يلي ملخص لأبرز سياسة القبول في التجارب العالمية والعربية المتناولة في هذه الدراسة:
- جدول (1/2) يوضح ملخص لأشهر معايير القبول المتبعة في التجارب العالمية التي تناولتها الدراسة:

المعايير	المعدل التراكمي	اختبار القدرات	الاختبار التحصيلي	التقرير الشخصي	خطابات التوصية	التدريب العملي
التجربة البريطانية	✓	✓	✓	✓		
التجربة الأمريكية	✓	✓	✓	✓	✓	
تجربة ألمانيا	✓	✓				✓
التجربة الأردنية	✓	✓				

حيث نلاحظ أن تجارب الجامعات العالمية والعربية قدمت العديد من المعايير والتوجهات نحو القبول، والتي يمكن أخذها في الاعتبار والاستفادة منها عند صياغة التصور المقترح، وعند مقارنة تلك المعايير بمعايير جامعاتنا السعودية نجد أن جامعاتنا تعتمد على بعض المعايير الكمية مثل اختبار الثانوية العامة واختبار القدرات والاختبار التحصيلي، إلى جانب اعتمادها على بعض المعايير النوعية مثل المقابلات الشخصية التي تجرّبها في بعض التخصصات كشرط للقبول، ودراسة مقررات معينة قبل الالتحاق بالكلية كما هو الحال في السنة التحضيرية.

#### 4-2- الدراسات السابقة

تعرض الباحثة عددًا من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، من الأقدم إلى الأحدث؛ في محورين:

##### 1-4-2 المحور الأول: الدراسات التي تناولت سياسات القبول في الجامعات

دراسة جرينبانك (Greenbank, 2006) هدفت إلى تحليل كيفية استجابة مؤسسات التعليم العالي لسياسة الحكومة لزيادة معدلات مشاركة الطلاب من الطبقات الاجتماعية الأقل من خلال سياسات القبول الخاصة بهم، وتكون مجتمع الدراسة من (16) مؤسسة من جامعات وكليات التعليم العالي في إنجلترا، واشتملت العينة على (3) مؤسسات مختلفة للتعليم العالي هي: (كلية التعليم العالي، وجامعة "جديدة"، وجامعة "قديمة")، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على تحليل الوثائق، تحليلًا متعمقًا باستخدام مصادر أدلة متعددة لتيسير فهم الأساس المنطقي، والمقابلات الشخصية مع صانعي السياسة بمستويات الإدارة العليا والمتوسطة كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسات القبول في كل أنواع مؤسسات التعليم العالي تدين بشكل أكبر إلى طبيعة الطلب والسوق التجارية أكثر من محاولتها لتوسيع المشاركة، وأن الجامعات القديمة تميل إلى طلب الدرجات العالية ذات المستوى الممتاز كما أن لديها شكوك بشأن قيمة المؤهلات المهنية، ولكنها تظهر رغبتها في أن تكون أكثر مرونة عندما ينخفض الطلب على الدورات التدريبية، وأن المؤسسات الأقل عراقية تميل إلى قبول طلاب أكثر من خلفيات الطبقة العاملة بسبب إمكانياتهم للمشاركة في الأسواق وليس بسبب سياساتهم لتوسيع المشاركة، كما أن مؤسسات التعليم العالي إذا أرادت أن تأخذ منظور توسيع المشاركة بشكل جدي، فإنها تحتاج إلى عمل مراجعة جذرية لسياسات القبول الخاصة بها، وأن خلق نظام أقل تنافسية وهرمية للتعليم العالي يمكن أن يكون أكثر فعالية في تمكين مؤسسات التعليم العالي من أن تكون أقل تركيزًا على السوق التجارية وأن تتمتع بمزيد من المرونة.

دراسة وركينجر (Workinger, 2011) هدفت إلى تحليل سياسات القبول المتعلقة بإعلان التخصصات الأكاديمية للطلاب الجدد وهياكل الإرشاد الأكاديمي في الجامعات الأمريكية وعلاقتها بنتائج الطلاب، وتكون مجتمع الدراسة من (1162) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، واشتملت العينة على (381) جامعة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي واعتمدت على جمع بيانات المواقع الإلكترونية لكلية الفردية للحصول على هياكل سياسات القبول ونماذج الإرشاد الأكاديمي، ونظام البيانات المتكامل للتعليم ما بعد الثانوي في إدارة التعليم، كأدوات للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تحاول التنسيق بين احتياجات الطلاب الفردية التي تتعلق بسياسات إعلان التخصص الأكاديمي والنماذج التنظيمية للإرشاد الأكاديمي قد تؤدي إلى زيادة مقاييس نتائج الطلاب من حيث الاستبقاء ومعدلات التخرج، وأن المستويات الأدنى لهيكل إعلان التخصص الأكاديمي والإرشاد الأكاديمي المشترك أو اللامركزي تتفق مع احتياجات الطلاب الجامعيين الأكثر تقليدية.

دراسة حميدات (2011) هدفت إلى تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملاءمته، ولقد تكونت عينة الدراسة من (1108) من طلبة السنة الرابعة، و(417) من هيئة التدريس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وباستخدام الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة لتطوير نظام القبول في الجامعات الفلسطينية، انطلاقًا من مبررات تطوير النظام والسياسات العامة المتعلقة بالقبول، حيث حصلت معظمها على درجة "كبيرة" من الموافقة، كذلك وجود معايير أخرى ينبغي اعتمادها بالإضافة إلى معدل الثانوية العامة.

دراسة إبراهيم (2013) هدفت إلى التعرف على واقع آلية التسجيل وإجراءات القبول الجامعي في الجامعات السورية، ورضا أفراد العينة (الطلبة) والموظفين عن سياسة القبول الجامعي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستبانة موحدة بين الطلبة والموظفين (تقنيين، وإداريين)، وتكونت عينة الدراسة من (1000) طالب من الجامعات الحكومية (دمشق، وتشرين، البعث) وعينة للجامعات الخاصة (الدولية الخاصة، والعربية الدولية) (266) طالبا وطالبة، أما عينة الموظفين (الإداريين والتقنيين) فقد أخذت بمعظمها كاملة؛ نظراً لصغر عددها في وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة؛ إضافة إلى عينة من أصحاب القرار المعنيين مباشرة بالقبول الجامعي في وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن أعداد الطلبة الذين يتقدمون للمفاضلة تزيد كثيراً عن الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية، والمشكلات الأكثر حدة التي كان يعانيها الطلبة من الجامعات الخاصة بشأن محور واقع سياسات القبول الجامعي كانت أنه لا يوجد تنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي بشأن سير عملية المفاضلة، وبالنسبة للموظفين الحكوميين؛ يرون أن التوزيع الجغرافي للطلبة لا يؤخذ في الحسبان أثناء التسجيل، أما بالنسبة لموظفي الجامعات الخاصة بشأن المحور نفسه، فيرون أن مراكز التسجيل غير جاهزة تقنياً.

#### 2-4-2 المحور الثاني: الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للجامعات:

دراسة وندي (Wende, 2009) هدفت إلى استعراض سياسات واستجابات التعليم العالي الأوروبي للتنافس العالمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على استعراض الأدبيات السابقة التي توضح (سياسات التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي، واتجاهات وسياسات التنوع، واستراتيجية السياسات للاقتصاد المعرفي الأوروبي، والاستجابات للتنافس العالمي)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يُعتبر منطقة للتعليم العالي والبحوث كما هو موضح في منطقة البحث الأوروبي (ERA) ومنطقة التعليم العالي الأوروبي (EHEA)، حيث يُعتبر التعاون بشكل تقليدي هو السبيل نحو تحقيق قدرة تنافسية عالمية أقوى للاتحاد الأوروبي ككل، وأن الاتحاد الأوروبي يُعتبر سوق داخلي يخضع لاستراتيجيات التنافس الداخلي، لتحقيق قدرة تنافسية عالمية بشكل أقوى، وذلك يؤثر على قطاع التعليم العالي أكثر من ذي قبل، وأن السياسة العامة لزيادة التنافس لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة استجابة مؤسسات التعليم العالي إلى احتياجات مجتمع المعرفة، كما أن مؤسسات التعليم العالي يتم تحريكها من منطلق التنافس لتحقيق سمعة مؤسسية جيدة، وليست مدفوعة من خلال التنافس لتحقيق احتياجات العملاء.

دراسة الصالح (2012) هدفت إلى التعرف على مفاهيم ومجالات واستراتيجيات بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية وأهم المتطلبات لكل من المجالات والاستراتيجيات، ولقد اشتمل مجتمع الدراسة على (206) من أعضاء مجالس الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، المتمثلة في ست جامعات (الإمام محمد بن سعود، أم القرى، الملك سعود، الملك عبد العزيز، الملك فهد للبترول والمعادن، الملك فيصل)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن أعضاء مجالس الجامعات الحكومية السعودية يدركون مفهوم الميزة التنافسية بصورة مرتفعة جداً، وأن مجالات البحث العلمي، والتعليم، والتقنية، وإنتاج المعرفة تعتبر المجالات الأكثر أهمية لبناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء مجالس الجامعات السعودية.

دراسة العتيبي (2014) هدفت إلى التعرف على دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية لجامعتي أم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، وزعت على (308) فرداً من أعضاء هيئة التدريس بجامعتي أم القرى بمكة المكرمة والملك عبد العزيز بجدة، وتمثل

نسبة (20%) من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن تسويق الخدمات التعليمية بالجامعات السعودية بشكل عام يتوفر بدرجة متوسطة، وأن هناك حماساً يتوفر لدى نسبة مقدرة من أعضاء هيئة التدريس للتجديد والابتكار في مجال البحث العلمي بدرجة عالية.

دراسة إبراهيم (2015) هدفت إلى التعرف على منجزات تنمية الموارد البشرية وأثرها في الميزة التنافسية، والتعرف على الميزة التنافسية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي كمنهج للدراسة، والاستبانة لجمع البيانات، بينما تكونت عينة الدراسة من (300) فرداً من الموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبالغ عددهم (2700). وتوصلت الدراسة إلى أن العنصر البشري يعتبر أساساً لخلق الميزة التنافسية في الجامعة، وأن المزايا والحوافز التي تقدمها الجامعة لاستقطاب الطلاب تزيد من الميزة التنافسية، وجود عجز كبير في القطاع الهندسي للفينيين والتقنيين بنسبة 98% وأن جامعة السودان بها العديد من كليات الهندسة المتخصصة؛ مما يعني وجود ميزة تنافسية في المجال الفني والتقني بالمقارنة مع الجامعات الأخرى.

#### 3-4-2 جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

- 1- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية.
- 2- إثراء مشكلة الدراسة باطلاع الباحثة على الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بشكل ملائم.
- 3- اختيار مناهج الدراسة وبناء أدواتها، والتعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.
- 4- معرفة مواطن القوة والخلل بما يفيد الدراسة الحالية.
- 5- استنتاج نتائج البحث، من خلال ما تحصل عليه من نتائج الدراسة الميدانية ورصد مدى الاتفاق، أو الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية، والدراسات السابقة.

#### 3-منهجية الدراسة، وإجراءاتها

- 3-1- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي المسحي. والمنهج الوصفي الوثائقي.
- 3-2- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات من عمدا ووكلاء ومسؤولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وعددها 28 جامعة حكومية موزعة جغرافياً على جميع مناطق المملكة العربية السعودية بحسب موقع وزارة التعليم.

جدول (1/3) مجتمع الدراسة: القيادات في عمادات القبول والتسجيل بالجامعات السعودية.

م	اسم الجامعة	عدد قادة العمادة		م	اسم الجامعة	عدد قادة العمادة		م
		الطلاب	الطالبات			الطلاب	الطالبات	
1	أم القرى	4	1	15	جازان	4	1	1
2	الإمام محمد بن سعود	4	1	16	تبوك	4	1	1
3	الإسلامية	4	-	17	الجوف	4	1	1
4	الملك سعود	5	2	18	نجران	3	1	1
5	الملك عبد العزيز	4	1	19	عبدالرحمن بن فيصل	3	1	1
6	الملك فهد للبترول والمعادن	2	-	20	الأمير سطاتم	3	1	1



م	اسم الجامعة	عدد قادة العمادة		م	اسم الجامعة	عدد قادة العمادة		م
		الطلاب	الطالبات			الطلاب	الطالبات	
7	الملك فيصل	3	1	21	شهداء	3	1	1
8	الملك خالد	4	1	22	المجمعة	3	1	1
9	الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	3	-	23	الحدود الشمالية	3	1	1
10	القصيم	3	1	24	جدة	3	1	1
11	الطائف	4	1	25	بيشة	3	1	1
12	طبية	4	2	26	الباحة	3	1	1
13	الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	-	4	27	السعودية الإلكترونية	3	1	1
14	حائل	4	1	28	حفر الباطن	3	1	1
	المجموع العام	الطلاب	120	الطالبات	30	إجمالي	150	

3-3- خصائص عينة الدراسة: وفقاً للمتغيرات (الوظيفة، سنوات الخبرة، النوع).

جدول (2/3) توزيع أفراد المجتمع وفقاً لمتغيرات الوظيفة وسنوات الخبرة والنوع الاجتماعي

م	الوظيفة	التكرار	النسبة %	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
1	عميد القبول والتسجيل	24	45.3%	أقل من 5 سنوات	19	38.0%
2	وكيلة عمادة	12	22.7%	من 5 إلى أقل من 10	22	44.0%
3	مستشارة	6	13.2%	10 سنوات فأكثر	9	18.0%
4	مدير/ة القبول	6	13.2%	المجموع	50	100.0%
5	مدير/ة التسجيل	2	5.6%	النوع	التكرار	النسبة %
	المجموع	50	100%	ذكر	40	80.0%
				أنثى	10	20.0%
				المجموع	50	100.0%

يتضح من الجدول رقم (2/3) أن نسبة (45.3%) من العينة يشغلون منصب عميد العمادة، بينما نسبة (22.7%) يشغلون منصب وكيلة عمادة، و(13.2%) منصب مدير/ة القبول، ونسبة (13.2%) مستشارة، بينما نسبة (5.7%) منصب مدير/ة التسجيل. والسبب في ذلك يرجع إلى أن توزيع أداة الدراسة تركز بشكل أكبر على المناصب والقيادات في إدارة القبول بالجامعات.

وبخصوص الخبرة فنسبة (44.0%) لديهم خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات، بينما (38.0%) منهم لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، و (18.0%) خبرتهم 10 سنوات فأكثر، ولعل السبب في ارتفاع مستويات خبرة المجتمع المجيبين على الاستبانة إلى أنهم يشغلون مناصب قيادية وبالتالي يتمتع معظمهم بخبرات عالية. وأخيراً فنسبة (80.0%) من المجيبين على الاستبانة ذكور، بينما (20.0%) إناث، وتعزو الباحثة ذلك لطبيعة المجتمع السعودي الذي يفضل أن تكون القيادات من الذكور بالمقارنة مع مثيلاتها من الإناث.

#### 4-3 أداة الدراسة وإجراءاتها:

من خلال الإطار المفهومي للدراسة والاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، قامت الباحثة بتصميم استبانة تضمنت مجموعة من المحاور والمفردات، وقد حصلت الباحثة على الخطابات الرسمية التي تسهل مهمتها في تطبيق الاستبانة، وتم توزيع الاستبانة بعدة طرق، وهي: التوزيع المباشر، بالإضافة لتصميم استبانة إلكترونية تم إرسالها بالبريد الإلكتروني الخاص لجميع عمداء القبول والتسجيل في الجامعات الحكومية السعودية. استغرق توزيع جميع الاستبانات الورقية والإلكترونية 30 يوماً، وقد بلغت نسبة العائد من عدد الاستبانات الموزعة (33%) استبانة؛ بحيث أصبحت الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (50) استبانة.

#### 1-4-3- صدق أداة الدراسة:

##### 1- الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة في صورتها الأولية تم عرضها على المشرف ووافق بعرضها على مجموعة من أساتذة الكليات؛ للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالمحور، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها، وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (80%) من السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من جزأين رئيسيين:

1- الجزء الأول: شمل على البيانات الأولية لأفراد العينة؛ وهي (الوظيفة، سنوات الخبرة، النوع).

2- الجزء الثاني: عبارات الاستبانة، وعددها (37) عبارة موزعة على محورين رئيسيين هما:

أ- المحور الأول: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية" ويتكون من ثلاثة أبعاد وهي:

1- مجال العدالة وتكافؤ الفرص " تكون من (15) عبارة.

2- مواءمة نظام القبول وسوق العمل " تكون من (5) عبارات.

3- التقويم والتطوير لنظام القبول " تكون من (8) عبارات.

ب- المحور الثاني: "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول وتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية" ويتكون من (9) عبارات.

2- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: تم حساب صدق الاتساق الداخلي وفقاً لاستجابات العينة الاستطلاعية بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور أو البعد الذي تنتمي إليه، وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم عالية؛ حيث تراوحت في البعد الأول بين (0.463\_0.773\*\*).، أما البعد الثاني فتراوحت بين (0.662\_0.855\*\*).، وفي الثالث تراوحت بين (0.532\_0.794\*\*): وفي المحور الثاني تراوحت معاملات الارتباط بين (0.514\_0.803\*\*) مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبانة.

3- الصدق البنائي العام لمحاور الاستبانة: تم التحقق من الصدق البنائي لمحاور الاستبانة بإيجاد الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والمجموع الكلي للاستبانة، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

جدول 3/3 معاملات الارتباط (بيرسون) والثبات (ألفا كرونباخ) لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط	ألفا كرونباخ
1	الأول: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية"	.980**	.914
2	الثاني "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية"	.855**	.990
	** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)	الثبات الكلي	.941

يتبين من الجدول (3/3) أن قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (0.941)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

### 5-3- الأساليب الإحصائية

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفقاً للأساليب التالية:

- 1- التكرار والنسب المئوية لحساب استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.
- 2- المتوسطات الحسابية لترتيب استجابات أفراد الدراسة.
- 3- معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- 4- معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات أداة الدراسة.
- 5- معادلة المدى: وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة وبعد على النحو التالي:

تم تحديد درجة الاستجابة بحيث يعطي الدرجة (3) للاستجابة العالية، والدرجة (2) للمتوسطة، والدرجة (1) للاستجابة الضعيفة، ويتم تحديد درجة الاستجابة لكل عبارة أو محور بناء على ما يلي:

1. من 1 إلى أقل من 1,67 تمثل درجة استجابة (ضعيفة).

2. من 1,67 إلى أقل من 2,33 تمثل درجة استجابة (متوسطة).

3. من 2,33 إلى أقل من 3 تمثل درجة استجابة (عالية).

### 4- تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

4-1- تحليل إجابة السؤال الأول: ونصه: ما واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية؟

وللإجابة عن ذلك تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المحور الأول " كما بينها لجدول:

جدول (1/4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أبعاد المحور الأول واقع

سياسة القبول في الجامعات السعودية

رقم البعد	البعـد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب البعد	درجة الاستجابة
1	مجال العدالة وتكافؤ الفرص	2.49	.264	1	عالية
3	التقويم والتطوير لنظام القبول	2.29	.368	2	متوسطة
2	مواءمة نظام القبول وسوق العمل	1.91	.594	3	متوسطة
	المجموع الكلي لأبعاد المحور الأول "واقع سياسة القبول"	2.33	.285	--	عالية

يتبين من الجدول رقم (1/4) السابق أن محور واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية جاء بدرجة عالية، حيث جاء المتوسط الحسابي العام للمجموع الكلي للمحور الأول (2.33) بانحراف (285). وتغزو الباحثة حصول محور واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على درجة استجابة عالية؛ قد يرجع إلى دراية أفراد العينة بأهمية قضية قبول الطلاب بالجامعات، حيث إن نظام القبول في الجامعات وما يرتبط به من سياسات يؤدي دورًا مهمًا في جودة المخرجات، ولهذا فإن إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات أصبحت ضرورية. وتتفق تلك النتيجة مع ما قد أشارت إليه نتيجة دراسة جرينبانك (Greenbank, 2006) التي توصلت إلى أن سياسات القبول في كل أنواع مؤسسات التعليم العالي تدين بشكل أكبر إلى طبيعة الطلب والسوق التجارية أكثر من محاولتها لتوسيع المشاركة. وللتفصيل قامت الباحثة بدراسة كل بعد على حدة وعلى النحو الآتي:

#### أ- البعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص

جدول (2/4) التكرارات والنسب والمتوسطات والانحرافات لاستجابات العينة على بعد العدالة وتكافؤ الفرص

م	العبارة	ك %	درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة			
1	سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة	ك	46	3	1	2.90	.364	عالية
		%	92.0	6.0	2.0			
2	يتم تزود الطلبة بدليل يحدد بوضوح شروط القبول بالجامعة.	ك	44	5	1	2.86	.405	عالية
		%	88.0	10.0	2.0			
3	يتم توضيح ترتيبات وآليات القبول للطلاب خلال التسجيل بالجامعة	ك	43	6	1	2.84	.422	عالية
		%	86.0	12.0	2.0			
4	يتم تنظيم إجراءات قبول الطلبة غير السعوديين، حسب المنح المخصصة	ك	43	6	1	2.84	.422	عالية
		%	86.0	12.0	2.0			
5	تعد نتيجة الثانوية هي أحد المعايير الضرورية للقبول في الجامعة وليست المعيار الوحيد	ك	41	8	1	2.80	.452	عالية
		%	82.0	16.0	2.0			
6	تتوافق سياسات القبول في الجامعة مع أهداف الجامعة	ك	36	13	1	2.70	.505	عالية
		%	72.0	26.0	2.0			
7	يتم اتخاذ إجراءات دورية لتعريف طلاب المدارس (الثانوية) بالجامعة وتخصباتها	ك	36	11	3	2.66	.593	عالية
		%	72.0	22.0	6.0			
8	يساهم اختبار القدرات والتحصيلي التي ينفذها المركز الوطني للقياس والتقويم في تحقيق العدالة بين الطلاب	ك	31	15	4	2.54	.646	عالية
		%	62.0	30.0	8.0			
9	يتم اتخاذ الإجراءات والمحفزات لضمان العدالة في قبول الطلبة	ك	27	18	5	2.44	.675	عالية
		%	54.0	36.0	10.0			
10	تتحقق العدالة في توزيع الطلبة على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم	ك	28	15	7	2.42	.731	عالية
		%	56.0	30.0	14.0			

م	العبارات	ك %	درجة الاستجابة			الانحراف المتوسط الحسابي المعياري	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة		
11	يتم مسبقاً تحديد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لتوفير الدعم لهم في الوقت المناسب.	ك	26	15	9	2.34	عالية
		%	52.0	30.0	18.0		
12	تعتمد معايير قبول مباشرة دون احتساب معدل السنة التحضيرية في تحديد التخصص	ك	13	3	16	2.30	متوسطة
		%	62.0	6.0	32.0		
13	يساهم اختبار القدرات في إبراز المواهب الإبداعية للطلاب	ك	14	26	10	2.08	متوسطة
		%	28.0	52.0	20.0		
14	تحدد درجة الثانوية العامة الطالب المستحق للقبول	ك	13	23	14	1.98	متوسطة
		%	26.0	46.0	28.0		
15	يتم إجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعين حسب الجنس بشكلٍ يتناسب مع توزيعهم في المجتمع	ك	7	22	21	1.72	متوسطة
		%	14.0	44.0	42.0		
	المتوسط الحسابي الإجمالي للبعد الأول "مجال العدالة وتكافؤ الفرص"						عالية
						2.49	.264

يتبين من الجدول رقم (2/4) السابق أن بعد مجال العدالة وتكافؤ الفرص جاء بدرجة (عالية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الأول (2.49) بانحراف معياري بلغ (2.64). وعلى مستوى العبارات؛ جاءت العبارة رقم(1) (سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة) بمتوسط (2.90)، وانحراف (3.64). بدرجة استجابة عالية. بينما جاءت العبارة رقم (15) (يتم إجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعين حسب الجنس بشكلٍ يتناسب مع توزيعهم في المجتمع) في الترتيب الأخير بمتوسط (1.72)، وانحراف (7.01). بدرجة استجابة متوسطة، وتعزو الباحثة حصول بعد مجال العدالة وتكافؤ الفرص على درجة استجابة (عالية) قد يرجع إلى ضرورة التأكيد على مبدأ عدم التحيز لأحد دون الآخر، فالعمل على توفير فرص متكافئة بين الأفراد يساعد على الإبداع وعلى إبراز المواهب التي من شأنها أن تدفع المجتمع للأمام والعمل على تقدمه ورقية.

#### ب- البعد الثاني: مواءمة نظام القبول وسوق العمل

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات البعد الثاني ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناءً على المتوسط الحسابي كما تبين نتائج الجدول (3/4) التالي:

جدول (3/4) التكرارات والنسب والمتوسطات والانحرافات لاستجابات العينة على بعد مواءمة نظام القبول

#### وسوق العمل

م	العبارات	ك %	درجة الاستجابة			الانحراف المتوسط الحسابي المعياري	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة		
16	تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل	ك	14	28	8	2.12	متوسطة
		%	28.0	56.0	16.0		

م	العبارات	ك %	درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة			
17	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل	ك	13	22	15	1.96	.755	متوسطة
		%	26.0	44.0	30.0			
18	هناك ربط بين سياسة الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة	ك	15	18	17	1.96	.807	متوسطة
		%	30.0	36.0	34.0			
19	يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقاً لاحتياجات سوق العمل	ك	11	23	16	1.90	.735	متوسطة
		%	22.0	46.0	32.0			
20	يوجد تنسيق مسبق بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة	ك	10	11	29	1.62	.805	ضعيفة
		%	20.0	22.0	58.0			
المتوسط الحسابي الإجمالي لبعء موءمة نظام القبول وسوق العمل								
متوسطة .594 1.91								

يتبين من الجدول رقم (3/4) السابق أن بعد موءمة نظام القبول وسوق العمل جاء بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعء الثاني (1.91) بانحراف معياري بلغ (.594). وحسب العبارات جاءت العبارة رقم (16) (تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل) في الترتيب الأول بمتوسط (2.12)، وانحراف (.659). بدرجة استجابة متوسطة، وجاءت العبارة رقم (20) في الترتيب الأخير بمتوسط (1.62)، وانحراف (.805). بدرجة استجابة ضعيفة، وتعزو الباحثة حصول بُعد موءمة نظام القبول وسوق العمل على درجة استجابة (متوسطة) يعود إلى ضعف اهتمام إدارة الجامعة بوضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ومن خلاله يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقاً لاحتياجات سوق العمل، فقضية القبول والاستيعاب حسب ما يحتاجه سوق العمل مسألة في غاية الأهمية، وعلى إدارة الجامعات الإحاطة بها.

### ج- البعد الثالث: التقويم والتطوير لنظام القبول

جدول (4/4) التكرارات والنسب والمتوسطات والانحرافات لاستجابات العينة على عبارات بعد التقويم والتطوير لنظام القبول

م	العبارات	ك %	درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة			
21	تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية	ك	33	13	4	2.58	.642	عالية
		%	66.0	26.0	8.0			
22	تجري الجامعة تقويماً ذاتياً دورياً لسياسة القبول في الجامعة	ك	30	17	3	2.54	.613	عالية
		%	60.0	34.0	6.0			

م	العبارات		درجة الاستجابة			ك %	الانحراف المعياري	الاستجابة
	ك %	عالية	متوسطة	ضعيفة	المتوسط الحسابي			
23	ك	26	18	6	2.40	.700	عالية	
	%	52.0	36.0	12.0				
24	ك	31	4	15	2.32	.913	متوسطة	
	%	62.0	8.0	30.0				
25	ك	19	23	8	2.22	.708	متوسطة	
	%	38.0	46.0	16.0				
26	ك	19	22	9	1.20	.728	متوسطة	
	%	38.0	44.0	18.0				
27	ك	19	16	15	2.08	.829	متوسطة	
	%	38.0	32.0	.30				
28	ك	14	22	14	2.00	.756	متوسطة	
	%	28.0	44.0	28.0				
		المتوسط الحسابي الإجمالي للبعد الثالث "التقويم والتطوير لنظام القبول"			2.29	.368	متوسطة	

يتبين من الجدول رقم (4/4) السابق أن بُعد التقويم والتطوير لنظام القبول جاء بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الثالث (2.29) بانحراف معياري بلغ (0.368). وحسب العبارات تراوحت بين المتوسط (2.58)، وانحراف (0.642). لرقم (21) في الترتيب الأول بدرجة استجابة عالية. ومتوسط (2.00)، وانحراف (0.756). للعبارة رقم (28) في الترتيب الأخير بدرجة استجابة متوسطة. وتعزو الباحثة حصول بعد التقويم والتطوير لنظام القبول على درجة استجابة (متوسطة) إلى السياسة الإدارية التقليدية المتبعة من قبل الإدارة الجامعية فيما يتعلق بنظام القبول في الجامعات، فقد يقبل بعض الطلاب بأي تخصص حتى ولو لم يكن ضمن رغبتهم، ويترتب عليه عدة سلبيات تربوية وأكاديمية واجتماعية. وتتفق النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة حميدات (2011) التي توصلت إلى أن هناك حاجة لتطوير نظام القبول في الجامعات انطلاقاً من مبررات تطوير نظام القبول التي تم تحديدها، وهناك حاجة لتطوير السياسات العامة المتعلقة بالقبول.

## 2-1-4 عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الأول (المحور الثاني):

جدول (5/4) التكرارات والنسب والمتوسطات والانحرافات لاستجابات أفراد العينة حول المتطلبات اللازمة لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية

م	العبارة	ك				الانحراف	المتوسط	الاستجابة
		ضعيفة	متوسطة	عالية	%			
1	تحقيق القدرة التنافسية يعد أحد الأهداف الرئيسية لنظام القبول في الجامعة	2	8	40	ك	.517	2.76	عالية
		4.0	16.0	80.0	%			
2	يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق والجدارة	2	12	36	ك	.551	2,68	عالية
		4.0	24.0	27.0	%			
3	توفير خطط وآليات استراتيجية واضحة ومعلنة لتطوير القبول الجامعي بما يلائم متطلبات القدرة التنافسية	3	13	34	ك	.602	2.62	عالية
		6.0	26.0	68.0	%			
4	تعمل الجامعات بشكل مستقل، بحيث يكون لكل جامعة نظام قبول خاص بها	6	10	34	ك	.705	2.56	عالية
		12.0	20.0	68.0	%			
5	العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع القدرة الاستيعابية المادية والبشرية	5	15	30	ك	.678	2.50	عالية
		10.0	30.0	60.0	%			
6	يتم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وسياسات القبول.	5	22	23	ك	.663	2.36	عالية
		10.0	44.0	46.0	%			
7	الحد من الهدر الاقتصادي الناتج عن الرسوب وتغيير التخصصات من خلال مراجعة معايير القبول	6	21	23	ك	.688	2.34	عالية
		12.0	42.0	46.0	%			
8	يتم تطوير جوهر القبول ليكون منصباً على النوعية وليس الكمية	6	28	16	ك	.639	2.20	متوسطة
		12.0	56.0	32.0	%			
9	الاعتماد على خبراء واستشاريين متخصصين في برامج القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات	18	17	15	ك	.818	1.94	متوسطة
		36.0	34.0	30.0	%			
	المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول					.391	2.44	عالية

يتبين من الجدول رقم (5/4) السابق أن محور المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية جاء بدرجة (عالية) من وجهة نظر مجتمع الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للمحور الثاني (2.44) بانحراف معياري بلغ (0.391). وحسب العبارات جاءت العبارة (1) في الترتيب الأول بمتوسط (2.76)، وانحراف (0.517) بدرجة استجابة عالية. بينما جاءت العبارة (9) في الترتيب الأخير بمتوسط (1.94)، وانحراف (0.818) بدرجة استجابة متوسطة.



وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة الصالح (2012) التي توصلت إلى أن مجالات البحث العلمي، والتعليم، والتقنية، وإنتاج المعرفة تُعد المجالات الأكثر أهمية لبناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء مجالس الجامعات السعودية.

وتعزو الباحثة حصول محور المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية على درجة استجابة (عالية)، إلى أنه قد يرجع إلى الثورة الذي يشهدها العالم في تقنية المعلومات والاتصالات، والانفجار المعرفي، مما دعا إدارات الجامعات إلى الاهتمام بتطوير سياسة القبول في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية لنشر ثقافة الإبداع والتميز والابتكار في التعليم الجامعي، ورفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المنظمات العامة التي تخدم المملكة.

#### 3-4 تحليل إجابة السؤال الثالث "أهمية التصور وإمكانية تطبيقه"

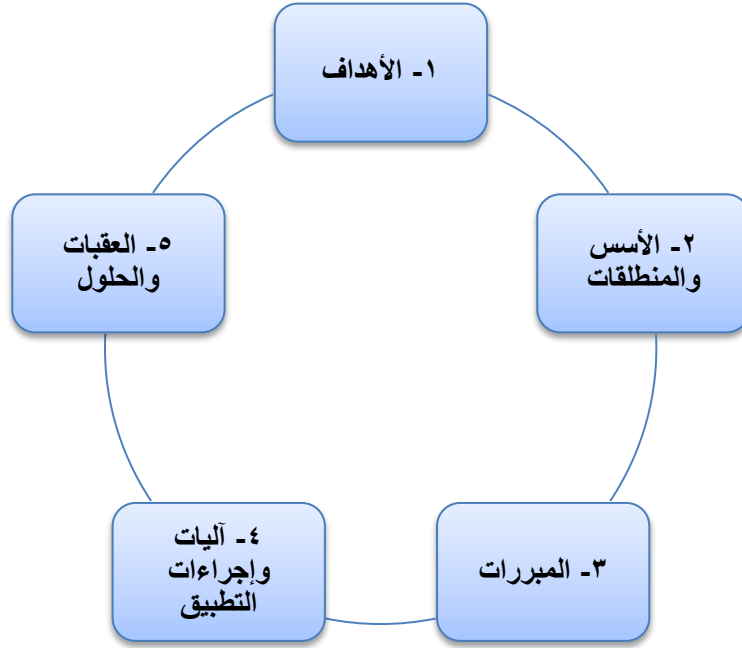
بعد أن تكشف واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية الحكومية مسجياً ووثائقياً، والذي أظهر أن واقع تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية حصل على متوسط (2.33) من (3) بتقدير استجابة عالية، بالإضافة إلى المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، حصل على متوسط (2.44) من (3) بتقدير استجابة عالية. وفي مقابل الأهمية التي أولتها التجارب العالمية لتطوير سياسة القبول في الجامعات، وما ظهر من التقدم في سياسة القبول في كلاً من تجربة بريطانيا وأمريكا وألمانيا والأردن، والذي عزاه مسؤولو التعليم لعراقلة هذه التجارب وقوة اعتمادها الأكاديمي، واستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة التي أكدت ضعف سياسة القبول، وارتكازاً على سياسة القبول في الجامعات السعودية التي أولت إعداد الطالب لخدمة دينه ووطنه اهتماماً كبيراً، بالإضافة لحاجة سوق العمل، وبوجه الإصلاحات الحالية للتعليم في بلادنا التي يستشرف منها عقد الآمال لهؤلاء الخرجين، وذلك كله من خلال تحقيق القدرة التنافسية التي هي أداة مهمة لصانعي القرار عند رسم سياسة ونظم القبول في المؤسسات الجامعية.

كل ذلك مكن الباحثة من تحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة الحالية، وصياغة التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية في صورته الأولية، بما يناسب موضوع الدراسة، وبناءً على نتائجه، وبما يلائم البيئة التي تُطبق فيه، ثم عرضه على عدد (15) من المحكمين من أساتذة التربية للاستئناس بأرائهم ومقترحاتهم حول أهمية التصور المقترح، وقابليته للتطبيق، وبذلك حصلت على إجابة السؤال البحثي الثالث، وهو: ما رأي الخبراء التربويين في التصور المبدئي لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟

وبالاستضاءه بأراء المحكمين، أقامت الباحثة التصور المقترح في صورته النهائية، وتفصيله كالآتي.

5- التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

مكونات التصور المقترح: يمكن توضيح مكونات التصور المقترح وخطوات بنائه في الشكل التالي:



شكل (1/5) مكونات التصور المقترح

أولاً: أهداف التصور المقترح:

أولاً: الهدف العام: يهدف هذا التصور المقترح إلى تحقيق الهدف العام التالي: تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

ثانياً: الأهداف الخاصة بالتصور المقترح:

- 1- توضيح الأسس العامة التي يستند عليها قبول الطلاب في التعليم الجامعي في الجامعات السعودية
- 2- تكامل أهداف جودة التعليم الجامعي مع التعليم العام وانعكاس ذلك على التنمية المجتمعية.
- 3- إيجاد آليات جديدة لتبادل الآراء والاقتراحات لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية.
- 4- التعرف على المعوقات التي تواجه سياسة القبول في الجامعات السعودية.
- 5- التعرف على سبل مواجهة المعوقات التي تؤثر على سياسة القبول.
- 6- الوصول لتصوير يساهم في قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بشكل يراعي الاحتياجات الفردية والمتطلبات المجتمعية مع المحافظة على جودة المدخلات.

ثانياً: الأسس والمنطلقات:

- 1- الإقرار بأهمية التطوير في عملية القبول في الجامعات.
- 2- الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وسياسات القبول.
- 3- الاهتمام بالطلبة بوصفهم هدف لتطوير سياسة القبول.
- 4- تحديد الأهداف من عملية تطوير سياسة القبول بالجامعات وتوضيحها.
- 5- رصد وتحليل أبرز العوامل المؤثرة في واقع سياسة القبول.
- 6- ربط نظام القبول بالجامعات باحتياجات سوق العمل.

- 7- أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات الملقاة على الأطراف المعنية بعمليات سياسة القبول في الجامعات.
- 8- تنمية القدرات الإبداعية للقائمين على عملية التغيير والتطوير.
- 9- تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية يساعد في تحقيق القدرة التنافسية لها.
- 10- فتح قنوات للتعاون بين الجهات المختلفة لتقديم مساهمات فعالية في تطوير سياسة القبول لتتلاءم مع حاجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية.

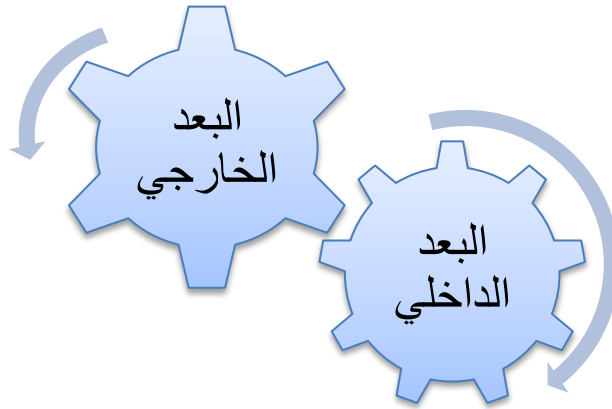
#### ثالثاً: مبررات التصور المقترح:

اعتمدت الباحثة عند بناء هذا التصور على المبررات التالية:

- 1- الحاجة لتقييم نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي بشكل دوري بما يسمح بالتطوير المرن والمستمر لمواكبة حركة العلم والتطور في العالم.
- 2- التعليم الجامعي حق لكل مواطن، واجب على الدولة توفيره وفق الميول والرغبات والقدرات.
- 3- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وما يقابله من قصور في الإمكانيات المادية والبشرية.
- 4- وجود حالات تعثر أكاديمي وهدر ورسوب في مؤسسات التعليم الجامعي مما يضعف كفاءته.
- 5- ضرورة التكامل بين سياسات ونظم القبول بالتعليم قبل الجامعي وسياسات ونظم القبول بالجامعي.

#### رابعاً: إجراءات وأليات التصور المقترح:

يطبق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية من خلال تحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية في بعدين، كالتالي:



شكل (2/5) أبعاد تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق التنافسية في ضوء التجارب العالمية

أولاً: البعد الداخلي: ويتعلق بنظام القبول في الجامعة بما يوافق إمكانيات الجامعة وطموحها

- 1- عدم إهمال درجة الثانوية العامة كمعيار من معايير اختيار التخصص وبخاصة ما يعرف بدرجات المواد المؤهلة للتخصص.
- 2- مساهمة اختبار القدرات في إبراز المواهب الإبداعية للطلاب.
- 3- اتخاذ الإجراءات والمحفزات لضمان النزاهة والشفافية في قبول الطلبة.
- 4- عقد امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات.
- 5- تعديل نظام القبول في الجامعات بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية.

- 6- توزيع الطلبة المقبولين على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم، تحقيقاً لمبدأ العدالة.
- 7- العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.
- 8- الاكتفاء بالقبول الإلكتروني المرتبط بخطة القبول والمتسم بالعدالة وعدم إلحاق طلاب من خلال القبول الورقي.

ثانياً: البعد الخارجي: ويتعلق بحاجة سوق العمل وطموح التنافس.

- 1- اتخاذ إجراءات دورية لتعريف طلاب المرحلة الثانوية بأقسام الجامعة وتخصصاتها المختلفة من خلال تفعيل الإرشاد الأكاديمي في المدارس.
- 2- استحداث تخصصات مستقبلية قد يحتاجها سوق العمل تلبي متطلبات رؤية 2030.
- 3- مقابلة حاجة المجتمع بزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- 4- إنشاء مركز مستقل تتولى وزارة التعليم تمويله، يتولى إجراء الدراسات العلمية لكل ما يتعلق بسياسات وإجراءات القبول على النحو التالي:
  - أ- تقويم نظام قبول الطلبة المستخدم في مؤسسات التعليم الجامعي، وبيان مدى ملائمته لحاجات سوق العمل، وذلك بمراجعته وتحديثه بشكل دوري.
  - ب- حصر الإمكانيات المادية والبشرية للكليات المختلفة.
  - ج- إعداد دراسات دورية تربط الأداء الجامعي بمعايير القبول.
  - د- دراسة أداء الطلاب في الدراسة الجامعية، وتوفير تغذية راجعة للمسؤولين عن التعليم العام والجامعي.
  - هـ- دراسة ومتابعة الجديد في نظم القبول في الدول المتقدمة التي تساعد بالهوض بمجتمعنا.
  - و- معالجة التحديات التي تواجه تنافس القبول في المؤسسات التعليمية من خلال الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية الرائدة في هذا المجال.
  - ز- الاستعانة بخبراء واستشاريين متخصصين في مجال القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات.
  - ح- الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي في القبول بما يتناسب مع عدد الأساتذة وكفاية القاعات والخدمات.

خامساً: عوائق تطبيق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية:

جدول (1/5) عوائق التصور المقترح والحلول المقترحة

عوائق	الحلول
1- المقاومة التي قد تقابل عملية التطوير من قبل بعض العاملين في الجامعات الذين لا يرون مصلحتهم في التطوير.	تبادل الآراء واحترام أفكار الجميع فيما يتعلق بتطوير سياسة القبول، وبتغليب المصلحة العامة على أي مصالح خاصة بالأفراد. تنمية الوعي بأهمية التطوير عن طريق الدعم الإعلامي لتطوير سياسة القبول من خلال قنوات التواصل التقليدية والحديثة.
قلة الدعم المالي والبشري والفني اللازم لتطوير سياسة القبول.	توفير موارد تمويل جديدة للدعم المالي والبشري والفني اللازم لتطوير سياسة القبول. وابتكار آليات تمويل جديدة من خلال المركز المقترح.
قلة الدافعية لإحداث التطوير.	من خلال تحفيز القيادات والعاملين على التطوير سواء المحفزات المعنوية كشهادات الشكر وغيرها أو العينية المادية.

عوائق	الحلول
ضعف الاتصال والتنسيق بين القائمين على التطوير والمنفذين له	توفير قنوات اتصال جديدة من خلال المركز المقترح، وتفعيل القنوات الموجودة للاتصال اللازمة بين القائمين على التطوير والمنفذين لها. عقد ورش عمل أثناء العام الدراسي بين عمادة القبول والتسجيل وبين الأقسام العلمية لمعرفة الطلب ومعرفة إمكانات الأقسام العلمية عقد لقاءات ومذكرات تفاهم مع قطاعات سوق العمل لتوجيه الطلاب وإرشادهم فقط الاحتياج.

## 6- توصياتها ومقترحات الدراسة

### 1-6- توصيات الدراسة:

1. ضرورة الاهتمام بنظام القبول في الجامعات السعودية وما يرتبط به من سياسات حيث يؤدي دورًا مهمًا في جودة المخرجات.
2. إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات.
3. إيجاد معايير جديدة من شأنها زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي بالإضافة إلى تبني سياسات للقبول في التعليم الجامعي من شأنها زيادة نسبة الملتحقين بالمجالات التي يحتاجها سوق العمل.
4. تحسين ممارسات التعليم الجامعي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم البحوث العلمية في مجال تطوير التعلم والتعليم.
5. تقويم نظام قبول الطلبة المستخدم في الجامعات السعودية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملاءمته لحاجات سوق العمل.
6. الاهتمام بقضية القبول والاستيعاب حيث إنها تمثل أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم الجامعي والتعليم العالي في معظم الدول وخاصة العربية.
7. ضرورة تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات التي من شأنها تحويل الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي، وتحول الجامعات من الأداء التقليدي إلى أداء مخطط لتنمية الطلاب ومهاراتهم.
8. نشر ثقافة الإبداع والتميز في التعليم الجامعي، ورفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المنظمات العامة مستقبلاً.
9. ضرورة وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ويتم قبول الطلبة في الجامعات طبقاً لاحتياجات سوق العمل.

### 2-6- الدراسات المقترحة

1. إجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية مع متغيرات أخرى غير متغيرات الدراسة الحالية.
2. إجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية.
3. إجراء دراسة وصفية مقارنة لواقع سياسة القبول في الجامعات السعودية.

4. إجراء دراسة تتبعية لمخرجات التعليم من الطلبة ومدى انخراطهم في سوق العمل.

## قائمة المراجع

### أولاً/ المراجع العربية:

- 1- إبراهيم، محمد الصديق العطايا (2015). تنمية الموارد البشرية وأثرها في خلق الميزة التنافسية في الجامعات السودانية- دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي. جامعة أم درمان الإسلامية. جمهورية السودان.
- 2- إبراهيم، هيفاء حسن (2013). أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم التربية المقارنة. كلية التربية جامعة دمشق.
- 3- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن محمد (1991). لسان العرب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- 4- أبو قحف، عبد السلام (2011). كيف تسيطر على الأسواق، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بيروت.
- 5- أبودية، هنادي خليل (2011). واقع رأس المال البشري والميزة التنافسية دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية بمحافظتي الخليل وبيت لحم من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية، رسالة ماجستير، بحث منشور، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي: جامعة الخليل.
- 6- آل سعود، فيصل بن عبد الله المشاري (2009). تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، المؤتمر الإقليمي العربي بعنوان (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية)- المنعقد في يونيو بالقاهرة: مصر.
- 7- إمام، زكريا بشير (2003). التخطيط الاستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي: إشارة خاصة للسودان: دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، السودان.
- 8- جان، خديجة محمد سعيد عبد الله، (2010). كفايات تدريس عضو الهيئة التعليمية في الأقسام التربوية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا، دراسات في المناهج وطرق التدريس- مصر، 2(155)، 14-37.
- 9- حجي، أحمد إسماعيل (2008). تطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول في بالتعليم العالي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول بالتعليم العالي، القاهرة.
- 10- حسين، أسامة ماهر (2012). سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر. مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى. المركز العربي للتعليم والتنمية
- 11- حميدات، أنور زكريا (2011). تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدي ملاءمته. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم التربوية والنفسية. جامعة عمان العربية.
- 12- خليفة، فاروق عيد وآخرون (2004). معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- 13- درندري، إقبال (2012). اختبارات القبول بالسعودية في ضوء التوجهات الحديثة في صدق الاختبار. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للقياس والتقويم بالسعودية في الفترة من 18-20 من شهر محرم 1434هـ الموافق 2-4 من شهر ديسمبر 2012م، المركز الوطني للقياس والتقويم.
- 14- دياب، إسماعيل محمد (2012). العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب: القاهرة.
- 15- الزامل، محمد بن عبد الله (2012). قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، رسالة الخليج العربي- السعودية، 33(126)، 157-214.
- 16- سرور، عائدة عبد الحميد على السيد (2011). مشروع تطوير اختبارات القبول بجامعة المنصورة: نموذج لرؤية جديدة نحو قبول الطلاب بالجامعات المصرية، المؤتمر العلمي الخامس عشر بعنوان (التربية العلمية: فكر جديد لواقع جديد)، المنعقد في سبتمبر، الجمعية المصرية للتربية العلمية: مصر.
- 17- شحاتة، حسن؛ النجار، زينب (2003). معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة: الدراسة المصرية اللبنانية.
- 18- الصالح، عثمان بن عبد الله بن محمد (2012). بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية. رسالة دكتوراه. قسم الإدارة التربوية والتخطيط. كلية التربية. عمادة الدراسات العليا. جامعة أم القرى. وزارة التعليم العالي. المملكة العربية السعودية.
- 19- عبد العزيز، حمدي جمعة (2016). دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية من وجهة نظر الدارسين بجامعة حلوان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر، (1)، 383-434.
- 20- عبد المهدي، محمد عشيري حسن (2014). مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية في ظل المناهج الاقتصادية والتصنيفات الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث تكامل (مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص من 28 أبريل-1مايو): الأردن، ص 1: 28.
- 21- العتيبي، بدر مبروك (2014). تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 22- علام، فوزية (2014). تطوير سياسة التعليم الجامعي في مصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها. مصر.
- 23- القطري، محمد (2011). الجامعة الإسلامية ودورها في مسيرة الفكر التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 24- المختار، محمد المدني (2008). سياسة القبول في الجامعات للبيبة بين الواقع ومؤشرات الجودة، المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر بعنوان (نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي)- المنعقد في نوفمبر، مركز تطوير التعليم الجامعي - جامعة عين شمس: مصر. 563-593.
- 25- المقبل، العنود (1426هـ). معايير القبول في جامعات المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية وتصور مقترح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 26- الملحقية الثقافية السعودية في ألمانيا(1439هـ). إجراءات القبول في الجامعات الألمانية، الإنترنت. <http://de.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx> // تاريخ الاسترجاع 1/22/1439هـ.
- 27- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2003) إدارة برامج التربية، مشروع الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق 15-18، ص 15-21.

- 28- موسى، محمد فتحي علي؛ العتيبي، منصور بن نايف (2012). تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 1 (30)، 111-77.
- 29- الهلالي، الهلالي الشريبي (2008). نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، مجلة بحوث التربية النوعية- مصر، (11)، 373-245.
- 30- وزارة التعليم العالي (2013). الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات: المملكة العربية السعودية.
- 31- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المملكة الأردنية (1429). موقع الوزارة <http://www.mohe.gov.jo>. تاريخ الاسترجاع 1429/1/20هـ.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Dachyar, M. & Dewi, F. (2015). Improving University Ranking to Achieve University Competitiveness by Management Information System. Materials Science and Engineering 83 (2015), 1-8.
- 2- European Parliament. (2014). Higher Education Entrance Qualifications And Exams In Europe: A Comparison. European Union.
- 3- Greenbank, Paul. (2006). Institutional admissions policies in higher education A widening participation perspective. International Journal of Educational Management. 20, (4). 249-260.
- 4- Gudo, C. O. & Olel, M. A. (2011). Students' Admission Policies for Quality Assurance: Towards Quality Education in Kenyan Universities. International Journal of Business and Social Science, 2(8), 177-183.
- 5- Kastueva-Jean, T. (2008). Higher Education, the key to Russia's competitiveness. Russia/ NIS Center.
- 6- Kyllonen, P. C (2012). The Importance of Higher Education and the Role of Noncognitive Attributes in College Success. Revista de Investigación Educativa Latinoamericana,(2)84-100.
- 7- Nagy, T. O. (2015). The Competitiveness And Its Measurement By Means Of The Pyramid Model. The Journal of the Faculty of Economics – Economic, 1(1), 277-285.
- 8- Polesel, J. & Freeman, B. (2015). Australian University Admission Policies and Their Impact on Schools. UNESCO Bangkok Office, UNESCO.
- 9- Salinas, A. J. (2013). Policy analysis: an analysis of institutional admissions and State policies in higher education as they impact undocumented students (Unpublished Doctor Dissertation), Texas A & M University – Kingsville.
- 10- Tsai, C-C. (2015). A Review of Taiwan's Current Higher Education Development and Challenges. Journal of Education & Social Policy, 2 (3), 89-92.
- 11- Wende, Marijk van der. (2009). European Responses to Global Competitiveness in Higher Education. Research & Occasional Paper Series: CSHE.7.09. 1- 19.
- 12- Workinger, Heather A. (2011). Admissions Policies Governing the Declaration of Academic Major and Academic Advising Models Relating to Student Outcomes in Higher Education. Doctor of Philosophy. Indiana University of Pennsylvania.



## Developing the admission policy in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of global experiences "proposed concept"

---

**Abstract:** Developing the admission policy in Saudi universities to achieve competitive capabilities in the light of global experiences "proposed conception"

The study aimed to present a vision for the development of admissions policy in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of international experiences. The researcher used the Survey and documentary descriptive approach and a questionnaire of 37 words distributed on two main axes that were distributed to all the study population who are deans, deputies, officials and decision makers in (28) public universities, (50) individuals responded. And by analyzing the statistical program (SPSS), the researcher reached several results, the most important of which are:

- 1 - The reality of admissions policy in Saudi universities on average (2.33) high degree.
- 2- The needed requirements for developing the admissions policy in the Saudi universities to achieve competitive capabilities in the light of international experiences have reached a high average of (2.44).
- 3- The researcher presented a proposed conception for the development of admission policy in Saudi universities to achieve competitive capabilities in the light of international experiences. It also recommended reconsidering the policy of admission and linking it to development plans and the needs of society.

**Keywords:** admission policy. Saudi Universities. Competitive capabilities. Global experiences.

---